المجتمع المدني في تونس

إعادة تحديد التوقعات

سابينا هينبرج

منذ سقوط الرئيس زين العابدين بن علي عام 2011، شهد نشاط منظمات المجتمع المدني في تونس نمواً سريعاً. وتملك هذه المنظمات أهدافاً واهتمامات متنوعة تتراوح بين النقابات العمالية ومجموعات المناصرة والجمعيات الخيرية المدرسية، إلى جانب أنواع أخرى متنوعة من الجمعيات التطوعية. وقد دعم صانعو السياسات الغربيون المجتمع المدني وكانوا يأملون في أن تعمل هذه المنظمات غير الحكومية كمحرك رئيسي في تحول الدولة عن الحكم الاستبدادي. ولكن منذ تموز/يوليو 2021، أثار التراجع الديمقراطي في تونس السؤال التالي: ما الذي كان يعنيه كل هذا الاهتمام والدعم للمجتمع المدني التونسي؟

يستعرض هذا البحث تجارب المجتمع المدني التونسي منذ عام 2011 من أجل دراسة المفارقة الظاهرة المتمثلة بمجتمع مدني قوي في ظل ديمقراطية آخذة في التراجع. وعلى الرغم من مجموعة الإنجازات الرائعة، كان المجتمع المدني التونسي يعاني من سلسلة تحديات وقيود حتى قبل إجراءات استيلاء الرئيس قيس سعيّد على السلطة. وتشمل هذه محاولات الحكومة تشديد اللوائح الخاصة بنشاط المجتمع المدني؛ وطبقة سياسية ضعيفة وغير فعالة بشكل متزايد مقترنة باقتصاد مشلول؛ وانقسامات واسعة النطاق مرتبطة ومدعومة بالبيئة السياسية الاستبدادية بشكل متزايد.

ويستند هذا البحث إلى مراجعة المؤلفات الثانوية ومقابلات مع ناشطين في المجتمع المدني التونسي، ومراقبي عملية التحول الديمقراطي في تونس بشكل عام، وممثلين عن مجتمع المانحين الأجانب الذين يمولون نشاط المجتمع المدني التونسي. ويسعى إلى تقديم لمحة عامة عن كيفية تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، في سبيل تحديد قيود هذه المنظمات غير الحكومية والفرص المتاحة لواشنطن ومجتمع المانحين الدوليين للاستفادة منها بشكل فعال لإحداث تغيير ديمقراطي.

لماذا نهتم بالمجتمع المدني؟

عموماً، يشير مصطلح "المجتمع المدني" إلى شبكات الجمعيات التطوعية التي لا تتبع للدولة والتي تخدم "أهدافاً ومصالح مشتركة، غير سياسية وغير هادفة للربح". ويشير مصطلحا "منظمات المجتمع المدني" و"المنظمات غير الحكومية" إلى هذه الجمعيات التي قد تتراوح أهدافها واهتماماتها من حماية حقوق الإنسان إلى تنظيم الأنشطة الترفيهية. ولطالما افترض مجتمع تعزيز الديمقراطية أن وجود هذه الشبكة في تونس منذ عام 2011 - والتي ينسجم نموها على ما يبدو مع تطور المؤسسات الديمقراطية، من بينها العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة - يلعب دوراً إيجابياً.

ويضطلع الكثير من سمات المجتمع المدني بأهمية للديمقراطية والتحول الديمقراطي. أولاً، يؤدي المجتمع المدني وظيفة مزدوجة تجاه الدولة، إذ يسعى إلى ضبط سيطرة الدولة وسلطتها، ولكن أيضاً العمل كشريك معها، لا سيما مع ترسيخ الديمقراطية. بعبارات أخرى، إن المجتمع المدني منفصل بشكل واضح عن الدولة ويلعب بالتالي دوراً مهماً في منع الدولة من التعدي على حريات المواطنين، ولكنه غالباً ما يسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها كالدولة، ويمكن بالتالي أن يكون شريكاً للحكومة أيضاً. ويؤدي المجتمع المدني وظائف تساعد في بناء "المكونات" المختلفة للديمقراطية، فقد تكافح على سبيل المثال منظمات المجتمع المدني الفساد، أو تسعى إلى تحقيق الشفافية أو الوصول إلى المعلومات، أو تنشر الوعي بشأن القضايا الاجتماعية وتسعى إلى إيجاد حلول لها، أو تعزز قبول التنوع والمشاركة السياسية، أو تساهم في إيصال الأصوات المهمشة. بالإضافة إلى ذلك، وبغض النظر عن علاقات المجتمع المدني مع الدولة، فهو يلعب دوراً مهماً في تعزيز الفضائل الديمقراطية بما أنه، بحكم تعريفه، مجال يتم فيه تبادل الأفكار المتنوعة ومناقشتها بدون عنف.

السياق التونسي

يعرض هذا القسم السياق القانوني المحدد الذي يعمل فيه المجتمع المدني التونسي، ويصف مروحة المنظمات التي يتضمنها المجتمع المدني وأنواعها.

الإطار القانوني

في ظل حكومتي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي الاستبداديتين، خضعت منظمات المجتمع المدني للمراقبة عن كثب وغالباً ما تم اختراقها من قبل الدولة، وكان من المتوقع أن تحاكي سردية الدولة "الموحِدة" والعلمانية إلى حد كبير. وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول مدى تحوّل منظمات المجتمع المدني التونسية فعلياً إلى حركة معارضة في ظل هذه الحكومات الاستبدادية، اضطلع نشاطها بأهمية خولتها إرساء أسس المجتمع المدني التي ظهرت بعد الإطاحة ببن علي.

قبل عام 2011، كان القانون التونسي يفرض على الراغبين في تشكيل منظمات المجتمع المدني طلب إذن من الحكومة. فالقيود القانونية كانت واسعة النطاق لدرجة أنه عند سقوط بن علي، لم يكن هناك سوى حوالي عشر

منظمات غير حكومية مستقلة، وفقاً لبعض التقارير. وفي تغيير كبير للإطار القانوني بعد عام 2011، تمت قوننته في "مرسوم بقانون رقم 2011-88" ("مرسوم عدد 2011-88") الذي لا يزال سارياً، أصبح بإمكان المنظمات الإعلان عن وجودها وتُلزم الدولة بالاعتراف بها واحترام استقلاليتها طالما أن قوانينها الداخلية لا تدعو إلى "التحريض على العنف أو الكراهية أو التعصب أو التمييز على أساس الدين أو العرق أو المنطقة".

وتجدر الإشارة إلى جانبين آخرين للإطار القانوني التونسي المتعلق بالمجتمع المدني. يقوم الجانب الأول على تنظيم التمويل الأجنبي. وبموجب القانون الحالي، يتعين على الجمعيات الإبلاغ بشكل كامل عن أي تمويل تتلقاه، بما في ذلك التمويل من الكيانات الأجنبية، علماً أنه غير محظر عليها قبول هذا التمويل. ويُعتبر ذلك مهماً لأن تنظيم التمويل الأجنبي يمكن أن يشكل أداة حكومية لمحاولة تقييد أنشطة منظمات المجتمع المدني، كما يبيّنه البحث أدناه.

ثانياً، يميز القانون التونسي بين الجمعيات والأحزاب السياسية، ولكن من الناحية العملية، قد يكون هذا التمييز صعباً. ومن المعروف جيداً أن بعض الجماعات الخيرية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب السياسية التي أنشأت الجمعيات لتقديم الصدقات من أجل كسب أصوات المستفيدين. كما يمكن استخدام الجمعيات لإخفاء تلقي الأموال الأجنبية، أي "تمويل الدعوة والخدمات الاجتماعية التي تقدمها المنظمات الدينية المحافظة"، الذي يأتي عادةً من دول "مجلس التعاون الخليجي"، خصوصاً المملكة العربية السعودية وقطر.

ويصبح الخط الفاصل بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أكثر غموضاً عندما ينضم الأفراد الناشطون في السياسة إلى المنظمات أو يؤسسونها. على سبيل المثال، أُقب "مركز دراسة الإسلام والديمقراطية" (CSID) و "مؤسسة الياسمين" بـ "الأدوات المباشرة" لـ "حزب النهضة الإسلامي"، إذ تتوافق أهداف المنظمتين وقيمهما بشكل وثيق مع أهداف الحزب وقيمه، وقد يكون أعضاؤهما ناشطين للغاية داخل الحزب، ولكنهما من الناحية الفنية منظمتان منفصلتان. وبشكل عام، يلتزم الشباب الذين يشكلون المجتمع المدني التونسي بأيديولوجيا سياسية علمانية، وفي حين أنهم لا يمثلون الأحزاب العلمانية، إلا أنهم يتشاركون شكوكهم تجاه الإسلاميين.

وتشكل الجمعيات المهنية فئة رئيسية من منظمات المجتمع المدني في تونس، وهي قائمة منذ ما قبل سقوط بن علي، إلى جانب المنظمات النسائية واتحادات الطلاب و "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" (LTDH). وتخضع النقابات العمالية لقانون العمل التونسي الذي لا ينطبق على غالبية منظمات المجتمع المدني. ويختلف "الاتحاد العام التونسي للشغل" (UGTT) أيضاً عن معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى بما أنه يلعب دوراً سياسياً صريحاً، إذ شكل في البداية جزءاً من الهيكلية النقابية للحزب الحاكم، حتى أنه قدم مرشحين في الانتخابات البرلمانية. كما يشارك أيضاً إلى جانب منظمات أخرى في أنشطة شبه سياسية، مثل الانضمام إلى لجنة الإصلاح السياسي التي تشكلت في أعقاب ثورة عام 2011 لتوجيه العملية نحو انتخابات ما بعد الثورة.

المشهد العام

بالإضافة إلى عدد الجمعيات القليل الذي كان موجوداً قبل عام 2011، تم تشكيل آلاف الجمعيات الجديدة في السنوات التي أعقبت سقوط بن علي. ويحتوي السجل الرسمي للشركات الوطنية حالياً ما يقرب من 24000 جمعية مسجلة. إلّا أن عدد الجمعيات الناشطة منها يُقدر بحوالي 300 أو 400 جمعية فقط (وفقاً لبعض التقارير يحصي السجل "معدل المواليد" وليس "معدل الوفيات"). وتعتبر هذه أعداداً منخفضة بما أن عدد سكان تونس

يبلغ نحو 12 مليون نسمة. وتشمل أنواع الاهتمامات التي تغطيها هذه المروحة الواسعة من الجمعيات قضايا المرأة، والبيئة، وحقوق مجتمع الميم، والاهتمامات التعليمية، والاهتمامات الثقافية (مثل الفنون والإعلام)، والأنشطة الرياضية، وغيرها.

وتتلقى غالبية منظمات المجتمع المدني الناشطة تمويلاً كبيراً من الحكومات الأجنبية، سواء من خلال المنح المباشرة أو المنح الفرعية من الشركاء المنفذين للحكومات. ويُعتبر التمويل العام للجمعيات محدوداً ويقتصر على المنظمات الخيرية ويأتي معظم التمويل من "الاتحاد الأوروبي" والدول الأوروبية. وتدير الولايات المتحدة برامج مموَّلة من وزارة الخارجية ("مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل" في المقام الأول)؛ ومنح مباشرة من سفارة الولايات المتحدة في تونس؛ و"الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية". ويتم تنفيذ المشاريع التي تدعمها هذه الصناديق من قبل مجموعة من الشركاء، يتخذون عموماً من واشنطن العاصمة مقراً لهم ويملك معظمهم مكاتب قائمة على المشاريع في تونس فقط، والتي يتم إغلاقها عند انتهاء المشروع الممول، ولكن القليل منها، مثل "معهد الولايات المتحدة للسلام"، يملك مكتباً دائماً في تونس. كذلك، يمول المانحون الأوروبيون منظمات المجتمع المدني من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، ولدى المؤسسات الممولة من الدولة والمؤسسات الخاصة مثل "مؤسسة فريدريش إيبرت"، و "مؤسسة كونراد أديناور"، و "مؤسسة آنا ليند"، تواجد رئيسي في البلاد.

أخيراً، تتمتع منظمات التأييد والموالاة والخدمات الدولية التي يقع مقرها الرئيسي خارج تونس والتي تعمل عبر الحدود بحضور بارز في تونس. وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية الدولية منظمات معروفة مثل "منظمة العفو الدولية"، و"هيومن رايتس ووتش"، و "أوكسفام"، و"محامون بلا حدود"، و"مؤسسات المجتمع المنفتح"، و"المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب". وتعتبر الكثير من هذه المنظمات غير الحكومية الدولية أنها تدعم منظمات المجتمع المدني التونسية بهدف تعزيز قدراتها، ولا تعتبر نفسها منافسة لها.

تطور المجتمع المدني التونسي منذ عام 2011

يتناول هذا القسم كيف نما المجتمع المدني التونسي في العقد الذي أعقب انتفاضات عام 2011، وعلى وجه التحديد كيف تطورت علاقته بالدولة. كما يتطرق إلى الوضع الحالي للمجتمع المدني والتحديات التي يواجهها.

2011-2014: فترة التعاون الأولية

تفيد تقارير كثيرة بصورة مفصلة عن انفجار المجتمع المدني التونسي في الأشهر والسنوات التي أعقبت الإطاحة ببن علي. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى قانون ما بعد الثورة الذي يرعى الجمعيات، أي "مرسوم عدد 2011-88"، الذي تمت صياغته في أعقاب رحيل بن علي وقبل اعتماد الدستور الجديد. وخلال السنوات الأولى من تونس ما بعد بن علي، "ازدهر" المجتمع المدني ولكن بشكل فوضوي إلى حد ما، مع تدفق مستويات غير مسبوقة من التمويل الأجنبي وتسجيل نسبة كبيرة من التعلم والتحول.

وكانت البيئة السياسية في تونس تشهد تحولات سريعة خلال تلك الفترة. فقد أُجريت الانتخابات الأولى بعد بن علي في تشرين الأول/أكتوبر 2011 لانتخاب "المجلس الوطني التأسيسي"، وفاز فيها "حزب النهضة الإسلامي" بعدد كبير من المقاعد وشكّل حكومة مؤقتة بالائتلاف مع حزبين علمانيين. ولعب المجتمع المدني دوراً نشطاً في هذه العملية، إذ رحب المندوبون بمشاركة منظمات المجتمع المدني ووضعوا آليات لمشاركتها. ولكن بلغت التوترات بين الأعضاء المنتخبين في "المجلس الوطني التأسيسي" نقطة تحول في صيف 2013،

عندما تعرقل عمل المندوبين في عملية صياغة الدستور بسبب الاستقطاب بين وجهات النظر الإسلامية والعلمانية في المقام الأول. وبعد سلسلة من الاغتيالات السياسية، قامت "رباعية" من منظمات المجتمع المدني "التاريخية"، وهي "الاتحاد العام التونسي للشغل" (UGTT)، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" (UTICA)، و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، و"نقابة المحامين"، بتيسير حوار وطني للمساعدة على تجاوز المأزق. ونتيجة لذلك، سلمت الحكومة بقيادة "حزب النهضة" السلطة إلى حكومة تصريف أعمال لحين إجراء الانتخابات التالية.

وعلى الرغم من أن الرباعية تلقت إشادة واسعة بل حصلت على "جائزة نوبل" لتسهيلها التوصل إلى حل وسط بين المتنافسين الإسلاميين والعلمانيين في تونس، إلا أن عملية الحوار الوطني تعرضت لانتقادات لاحقة باعتبارها محادثة بين النخب "لا تتضمن أي رؤية أو سياسة ملموسة لخدمة الشعب". وفي حين يمكن اعتبار أن المنظمات الأربع بحد ذاتها تمثل الشعب التونسي بشكل عام، ولا سيما "الاتحاد العام التونسي للشغل" و "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، وتضم قاعدة من الطبقة العاملة تختلف عن القيادة النخبوية بل وتعارضها، فقد تم اتهامها أيضاً كمنظمات تاريخية من قبل ناشطي المجتمع المدني الشباب بالعناد. ومن المهم بالتالي عدم تضخيم أثر هذه المساهمة البارزة للمجتمع المدني التونسي في عملية التحول الديمقراطي في البلاد.

فضلاً عن ذلك، لم يتلاشَ الاستقطاب العميق بين الإسلاميين والعلمانيين بعد الحوار الوطني، إذ أن معظم منظمات المجتمع المدني وأعضائها علمانيون كما أُشير أعلاه. وفي الواقع، يشير الكثيرون إلى التأثير الكبير الذي خلّفه حدث وقع خارج تونس، وهو الإطاحة بحكومة "الإخوان المسلمين" المنتخبة في مصر، التي قادها الجيش في تموز/يوليو 2013، على قرار قيادة "النهضة" بالتنحي. وفي الواقع، ستستمر في السنوات المقبلة هاتان الحالتان المترابطتان: النخبة التي انفصلت عن الشعب على الرغم من نشاط المجتمع المدني، والعداء المستمر بين الإسلاميين والعلمانيين على الرغم من تعاونهم الظاهر في الحكومة.

2014-2019: "السنوات الذهبية" والتراجع اللاحق في التعاون

في ظل أول حكومة منتخبة في حقبة ما بعد بن علي، تعاونت منظمات المجتمع المدني بنجاح من خلال "نظام بيئي" سعياً وراء تحقيق أجنداتها المختلفة. على سبيل المثال، نجحت في تعزيز المساواة للفئات المهمشة، من خلال مناصرتها للحقوق والحريات المدنية، بما في ذلك اعتماد قانون عام 2013 بشأن العدالة الانتقالية، وقانون عام 2017 للقضاء على العنف ضد المرأة، وقانون عام 2018 الذي يجرم التمييز العنصري. وفي حملة أخرى رفيعة المستوى أقيمت في تلك الفترة تحت تسمية "مانيش مسامح"، استخدمت شبكة كبيرة من المنظمات مجموعة متنوعة من التكتيكات لمنع قانون مقترح لمسامحة شخصيات حكومية سابقة على فسادها إذا وافقت على إعادة مبلغ متفق عليه من المال للحكومة. وفي النهاية، لم تحقق الحملة هذا الهدف، إلا أنها أبرزت قدرة المجتمع المدني على تكوين تحالفات فعالة للتعبئة حول قضية معينة.

وحققت منظمات المجتمع المدني أيضاً إنجازات ملحوظة في تعزيز الحكم المحلي. وتُظهر أدلة غير موثقة تطور التعاون بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين المحليين نتيجة مشاريع المجتمع المدني الممولة من الخارج في المجتمعات. وفي إحدى الحالات، شهدت مجموعة مقرها تونس عملت مع المجتمعات المحلية في ولاية زغوان تحولاً في مواقف أعضاء المجالس البلدية وأفراد المجتمع بينما كانوا يعملون معاً لتعزيز المدرسة المحلية. فالمشاركون في هذه الجهود انتقلوا من الشك في العمل التطوعي وجودة التعليم في المدرسة إلى دعم كبير للمدرسة والتعليم التطوعي. ووفقاً لبعض التقارير، تكررت هذه التحولات في المواقف على المستوى المحلي في جميع أنحاء البلاد.

وشملت النجاحات الأخرى التي تحققت في تلك الفترة نمو المجتمع المدني التونسي واكتسابه طابعاً مهنياً، كما يشهد على ذلك الأشخاص العاملون في منظمات المجتمع المدني أو معها. وعلى المستوى الفردي، تطورت أدوار الكثير من الشباب التونسي من أدوار تطوعية في منظمات محلية صغيرة إلى أدوار مدفوعة الأجر في منظمات أكبر يدعمها المانحون الذين يزودونهم بالخبرة التي يمكنهم تطبيقها في أماكن أخرى. واكتسب قادة منظمات المجتمع المدني الشباب، حتى في المناطق الريفية حيث تكون عادة المنظمات أصغر حجماً وتتمتع بموارد أقل، خبرة في التخفيف من حدة النزاعات والممارسات المماثلة التي تبين أنها قابلة للتطبيق في مجتمعاتهم، حتى أنه أتيحت للبعض فرصة السفر إلى الخارج للمشاركة في منتديات للمجتمع المدني والشباب برعاية الأمم المتحدة. وعلى المستوى التنظيمي، على الرغم من أن الكثير من منظمات المجتمع المدني لم تعد تعمل، إلا أن بعضها شهد نمواً ملحوظاً في ميزانيته السنوية وهو يعمل الآن مع أنواع متعددة من المانحين على مجموعة متنوعة من المشاريع.

ولكن خلال الفترة نفسها، أصبحت العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني متضاربة بشكل متزايد. تجدر الإشارة إلى أنه بينما لم يتغير القانون الذي يرعى المجتمع المدني ("مرسوم عدد 2011-88")، إلّا أن الكثير من الممارسات المتعلقة بتنفيذه قد تغيرت، فعلى سبيل المثال، أصبح التسجيل في مكتب رئيس الوزراء (حيث تقع "المديرية العامة للجمعيات"، المسؤولة عن السجل الوطني للجمعيات) أكثر صعوبة. ويفيد المراقبون وناشطو المجتمع المدني أنه بدءاً من عام 2015-2016، توقف هذا المكتب عن إرسال إشعار بالاستلام لمقدمي طلبات التسجيل. وبدون هذا الإشعار، لا تطبع الجريدة الرسمية الإعلان الرسمي لتسجيل الجمعية، ولذلك يضطر أحد أفراد المنظمة إلى التوجه إلى مكتب رئيس الوزراء للحصول على الوثائق المطلوبة. وفي بعض الأحيان، أفادت بعض التقارير عن تسبب مسؤولي الدولة بإحباط مقدم الطلب من خلال طلب تغييرات اعتباطية على ما يبدو على اللوائح الداخلية للجمعية قبل إعادة إشعار الاستلام. وتمثل عائق آخر غير ملحوظ بل فعال أمام التسجيل بإرسال خطاب رسمي إلى مقدمي الطلبات رداً على حزمة الإعلان الخاصة بهم يفيد بأن الدولة قد تلقت "طلب الإعلان". وتشير هذه اللغة إلى أن الدولة تتمتع بسلطة رفض الإعلان في حين لا يسمح في الواقع "مرسوم عدد 2011-88" بذلك إلا إذا امتلكت الدولة دليلاً على انتهاك الجمعية لقاعدة "حسن التصرف" المنصوص عليها في القانون (كما ورد سابقاً).

وأصبحت المنظمات المنفذة التابعة للحكومات الأجنبية أيضاً متورطة في العلاقة العدائية بشكل متزايد بين المجتمع المدني والدولة. ففي عام 2018 على سبيل المثال، أطلقت المنظمة الأمريكية غير الحكومية "الديمقراطية الدولية" (DI) مشروعاً موّلته السفارة الأمريكية لدعم الحوار بين المجتمع المدني والدولة حول مراجعة مقترحة لـ "مرسوم عدد 2011-88"، استجابةً كما يُزعم لمخاوف مفادها أن القانون يسمح بدخول التمويل الإرهابي إلى البلاد. وعارضت منظمات المجتمع المدني التونسية بشدة هذه المراجعات لأنها اقترحت فرض قيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني، واتهمت "منظمة الديمقراطية الدولية" بالتدخل. وفي النهاية، اضطرت "منظمة الديمقراطية الدولية" إلى تقليص أنشطتها عندما اتهمها المجتمع المدني بدعم العودة إلى قوانين مكافحة الإرهاب التي كانت سارية في عهد بن علي.

ونشأت توترات أخرى بين منظمات المجتمع المدني والمانحين الدوليين والسياسيين والأحزاب السياسية التونسية. فخلال عملية صياغة الدستور في عام 2012-2013، لاقت المساعدة الفنية من الجهات الخارجية ترحيباً من مندوبي "المجلس الوطني التأسيسي". ولكن في السنوات اللاحقة، ازدادت اتهامات الحكومة بالتدخل وعدم الشرعية. ويعزو الباحثون هذا التحول إلى الانتهازية السياسية: فخلال عملية صياغة الدستور، رأت

الأحزاب السياسية أنه من المفيد العمل مع المنظمات الدولية غير الحكومية على تطوير دستور قوي، ولكن بعد وضع الدستور، رأت أنها لم تعد بحاجة إلى المساعدة الفنية من المنظمات الدولية غير الحكومية وفضلت عدم التعرض للانتقاد. ويشير هذا البحث أيضاً إلى أن الأحزاب السياسية لم تبدِ اهتماماً كافياً بالمشاركة في ورش عمل تنظمها المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومن شأنها تسليط الضوء على مشاكل الحوكمة. وتؤكد هذه الأمثلة تزايد عدم رغبة الطبقة السياسية في تونس في العمل كشريك للمجتمع المدني.

شهدت السنوات بين عامي 2015 و2019 أيضاً خيبة أمل متزايدة لدى الشباب العلماني التونسي من المشاركة الرسمية في السياسة (مثل التصويت والترشح للمناصب والنشاط في الأحزاب السياسية) وتفضيلاً أكبر بكثير للمجتمع المدني والنشاط الاحتجاجي (في المقابل، نجح "حزب النهضة" أكثر من نظرائه العلمانيين في إشراك الشباب في النشاط الحزبي، على الرغم من أن عدد منظمات المجتمع المدني المستوحاة من الإسلاميين أقل بكثير من عدد منظمات المجتمع المدني العلمانية). وبشكل عام، عزز إحجام الناشطين العلمانيين الشباب عن المشاركة مباشرةً في الحكومة الطبيعة العلمانية للمجتمع المدني التونسي.

وأسفرت هذه الديناميكيات عن اختلال اعتُبر خطير في التوازن بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، مما أدى إلى وضع هدد فيه المجتمع المدني بالحلول محل الدولة الفاعلة. وأشار المراقبون إلى أن السياسيين الفاسدين أهملوا الحاجة الماسة إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وأمضوا وقتهم في المشاحنات والسعي وراء مكاسبهم الفردية. وهكذا، على الرغم من قوة المجتمع المدني وإنجازاته المتعاظمة خلال تلك الفترة، كانت الديمقراطية الهشة في تونس تواجه مخاطر متزايدة مع ضعف الاقتصاد وتعثر الطبقة السياسية. وواجهت منظمات المجتمع المدني صعوبة في التعامل مع الحكومة والسياسيين لتأدية وظائفها المتمثلة في المناصرة والدعم وضبط الإجراءات الحكومية.

وخلال تلك الفترة، بدا أن قوة الحكومات المحلية تتراجع أيضاً. وبدا غالباً أن الحكومة المركزية تعارض التعاون مع المسؤولين المحليين، كما منع النظام الإداري الشديد المركزية بشكل عام والذي يوصف عادة بأنه فاسد جداً الهيئات المحلية المنتخبة من تنفيذ مشاريع التنمية. وفي نهاية المطاف، على الرغم من وجود مجتمع مدني نشط وناجح في بعض الحالات، عرقلت مشاكل الحكومة في إضفاء الطابع الديمقراطي على عملياتها وإيجاد طرق لتعاون الأحزاب، تطوير شراكة بين المجتمع المدني والدولة.

2019-الوقت الحاضر: الانقسامات والتحديات

اتسمت الأشهر التي فصلت بين انتخابات خريف عام 2019، التي أوصلت الرئيس "الدخيل" قيس سعيّد إلى السلطة وأنشأت برلماناً شديد الانقسام، وانتشار جائحة "كوفيد-19" في أوائل عام 2020، بمستويات عالية من عدم الاستقرار السياسي. وقد ساهم ذلك في تزايد خيبة الأمل لدى الشباب من السياسة الرسمية، والتي تجسدت بشكل متزايد، على سبيل المثال، في الاحتجاجات العامة المتكررة في جميع أنحاء البلاد. وعندما حلت الجائحة، كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية متردية أساساً. وبحلول صيف عام 2021، مع ارتفاع معدلات التضخم، وتزايد الوفيات بشدة بسبب عجز الحكومة عن إدارة الجائحة، وتداول مظاهر الفساد المستشرية في وسائل الإعلام، أصبحت التوترات واضحة في الشارع.

وفي هذا السياق، بمناسبة يوم الجمهورية التونسية عام 2021، عمد الرئيس سعيّد فجأةً إلى تجميد البرلمان وإقالة رئيس الوزراء ورفع الحصانات النيابية. وكان التصور العام لدى المراقبين الأجانب وخصوصاً الغربيين أن هذه التحركات تنتهك الدستور وأنه إذا لم يتم انتقاد الرئيس بشدة والضغط عليه لإبطالها على الفور، فإنها

ستقوض مكاسب تونس الديمقراطية. وفي المقابل، تلقف الكثيرون من التونسيين، بما في ذلك ناشطي المجتمع المدني، هذه التحركات كإشارة مفعمة بالأمل على أن الرئيس سينهي أخيراً الفساد وعدم كفاءة البرلمان والنظام السياسي بأكمله.

وسلطت هذه الردود على تصرفات سعيّد الضوء على الانقسام بين المصالح الأجنبية وناشطي المجتمع المدني التونسيين، وإلى حد ما، أعضاء الأحزاب السياسية. على سبيل المثال، وصف أحد ممثلي المانحين الأجانب اجتماعاً مع موظفين محليين، أعرب فيه جميعهم عن آراء متناقضة بشأن تحركات الرئيس أو دعمه المباشر، على عكس الأجانب، الذين صُدموا مما اعتبروه انتهاكاً واضحاً للدستور. وواصل ممثلو مجتمع المانحين الأجانب التعبير عن دهشتهم من استجابة المجتمع المدني الصامتة بشكل عام لسعيّد. وينسبون هذا الصمت، جزئياً على الأقل، إلى معارضة الناشطين للإسلاميين، الذين يهاجمهم سعيّد باستمرار.

ليس ذلك المثال الوحيد عن طبيعة العلاقة الازدواجية بين المجتمع المدني التونسي وداعميه الأجانب، لا سيما الولايات المتحدة. فقد أشار ناشطو المجتمع المدني والناشطون الشباب على سبيل المثال إلى أن الدعم الأمريكي المتزامن للمجتمع المدني ووزارة الداخلية، التي تضم مقر قوات الأمن، "يطعم الوحش" ويقوي الشرطة التي تتصادم غالباً مع الناشطين والمتظاهرين. كما اتهم النقاد منظمات المجتمع المدني التونسية بالسلوك المتناقض: فمن ناحية، تردد خطاب سعيّد حول التدخل الأجنبي، بينما تواصل من ناحية أخرى التطلع إلى الحكومات الأجنبية للحصول على التمويل. باختصار، غالباً ما لا يتوافق أعضاء المجتمع المدني التونسي والمانحون الدوليون الذين يمولونهم.

وأدت تحركات الرئيس أيضاً إلى انقسامات داخل المجتمع المدني. فعلى الرغم من أن التصريحات الأولية الصادرة عن بعض منظمات المجتمع المدني المعروفة، مثل منظمة "أنا يقظ" (I Watch) و"البوصلة" (Al-Bawsala)، اتخذت موقفاً متناقضاً أو نقدياً بشكل عام تجاه تصرفات الرئيس، إلاّ أن عدد متزايد من الناشطين والمنظمات أعرب بمرور الوقت عن معارضته له. ومع ذلك، ظلت الخلافات. ووفقاً لبعض المراقبين، "اختفت" شخصيات رئيسية في المنظمات المعروفة مثل "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (FTDES) عن الأنظار بسبب الخلافات داخل المنظمة حول ما إذا كان يجب معارضة سعيّد. ويعتقد هؤلاء المراقبون أنفسهم أنه قد تم تهميش الأصوات المعارضة لسعيّد إلى حد كبير، ما يعزى بشكل أساسي إلى هجمات الرئيس على "حزب النهضة"، الذي استمر ناشطو المجتمع المدني (العلمانيون) في كرهه.

وكانت الاضطرابات داخل المنظمات أكثر وضوحاً في المنظمتين التاريخيتين: "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و "الاتحاد العام التونسي للشغل". على سبيل المثال، أفادت بعض التقارير، أنه تم نبذ بعض أعضاء مجلس إدارة "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" على خلفية محاولتهم معارضة سعيّد، على الرغم من أنه في خريف عام 2022، انتخبت المنظمة مجلس إدارة جديد أكثر انتقاداً للرئيس. وقال أحد الناشطين الأصغر سناً إن رد فعل "الاتحاد العام التونسي للشغل" الغامض أو المخفف في البداية تسبب بقلق لدى الذين كانوا متخوفين بشأن قدرة المجتمع المدني على كبح أي انحراف استبدادي، معرباً عن شعوره بأنه "إذا خسرنا "الاتحاد العام التونسي للشغل"، فهذا يعني أننا خسرنا الحرب". كما التقى قادة الكثير من المنظمات التاريخية البارزة، بما في ذلك "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية" (FTDES) و"الاتحاد العام التونسي للشغل" و "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" (UTICA) و"نقابة المحامين" و "النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين" و"الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" (ATFD)، بسعيّد في 26 تموز/يوليو 2021، ووفقاً

لبعض التقارير، أكد الرئيس "التزامه بضمان الحقوق والحريات واحترام سيادة القانون والعمليات الديمقراطية في البلاد".

وعلى الرغم من هذه الانقسامات، بين المجتمع المدني ومجتمع المانحين، وداخل المجتمع المدني بحد ذاته، وعلى الرغم من المشاكل المحيطة بها المتمثلة بمقاومة الدولة المتزايدة للمجتمع المدني، والتي تجلت في زيادة وحشية الشرطة بشكل مقلق، يواصل معظم الناشطين الضغط من أجل التغيير. ةبالإضافة إلى النشاط الاحتجاجي المتزايد الذي تم توثيقه، وأشكال أخرى من المشاركة السياسية غير الرسمية، أو "سياسة الشارع"، يعكس ارتفاع معدل هجرة التونسيين غير الشرعية إلى أوروبا في السنوات الأخيرة تدهور الظروف المعيشية في تونس. وعلى الرغم من أن بعض قادة المجتمع المدني الأوائل بعد عام 2011 قد غادروا البلاد أو "تجاوزوا سن النشاط"، إلا أن آخرين، إلى جانب مجموعة أصغر سناً من الناشطين، لا يزالون ملتزمين بالبقاء في البلاد والضغط من أجل التغيير. ولكن الإحباط المطلق من الحكومة وخيبة الأمل العميقة من السياسة الرسمية، إلى جانب الشعور بالشلل داخل مجتمع المانحين بشأن المضي قدماً في ظل انعكاس المسار الديمقراطي في تونس، يلوح بوضوح في الأفق.

التحديات الحالية

على الرغم من إنجازات المجتمع المدني التونسي منذ عام 2011، يواجه القطاع تحديات كثيرة، بما فيها معارضة من جانب الدولة، التي أصبحت في عهد الرئيس سعيّد تهديداً وشيكاً. ثانياً، يواجه المجتمع المدني انقسامات داخلية جديدة (حتى داخل المنظمات) وأحياناً مع مموليه الأجانب. ثالثاً، أدى عدم وجود علاقة بناءة مع الدولة إلى تقييد المجتمع المدني في تأديته لوظائفه الديمقراطية والتنموية، مثل تعزيز مصالح التونسيين التعليمية أو الثقافية، إلخ. أخيراً، لا تزال منظمات المجتمع المدني تعتمد على المانحين الأجانب في تمويلها، وعلى الرغم من جهودها الشجاعة لتوزيع الموارد بالتساوي، لا تزال تتمتع بقدرات أكبر في المناطق الساحلية.

إغلاق فضاء المجتمع المدني

في البيئة الحالية، يواجه المجتمع المدني في تونس تهديداً لا يمكن إنكاره منبثقاً عن الرئيس الذي سيطر بالكامل على المؤسسات الديمقراطية مثل القضاء. وعبّر ناشطو المجتمع المدني اليوم عن إحباطهم من محاولات تسجيل منظماتهم، على غرار المشاكل التي عانوا منها بين عامي 2015 و2019، مما يساهم ربما في التباطؤ الحالي في عمليات التسجيل. وتواجه منظمات المجتمع المدني مضايقات تتجاوز التسجيل. فقد أبلغت منظمة "أنا يقظ" (I Watch)، الفرع المحلي المعروف لـ "منظمة الشفافية الدولية" التي تنشط في مكافحة الفساد، على ما يبدو عن مضايقات بحق قادتها وعائلاتهم، بينما وصف ناشطون آخرون المضايقات المستمرة التي يواجهها ناشطو حقوق المثليين، عند محاولة التقدم بطلب الحصول على جواز سفر، على سبيل المثال. كما أفادت منظمات حقوق المثليين عن مداهمة مكاتبها أو إغلاقها بشكل تعسفي من قبل السلطات، وتعرّض الناشطين في مناسبات متعددة للاعتقال التعسفي والاحتجاز والاعتداء الجسدي.

والجدير بالذكر أن مشروع مراجعة "مرسوم عدد 2011-88"، الذي تم تسريبه في آذار/مارس 2022، والذي من شأنه أن يسمح للحكومة بتشديد القيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني، قد تم تعليقه على ما يبدو بسبب رد الفعل القوي للمجتمع المدني الذي أطلق حملة عامة ومارس الضغط على الحكومات الأجنبية لمعارضة القانون. وهددت هذه المراجعة بإعادة المجتمع المدني إلى البيئة القانونية التقييدية التي كانت سائدة في عصرَي بن علي وبورقيبة، عندما كان للدولة سلطة واسعة لمنع تسجيل المنظمات واشتراط الحصول على موافقة مسبقة

لتلقي تمويل أجنبي، ما يزيد صعوبة الحصول عليه. وبحلول خريف عام 2022، ظهرت مخاوف متجددة من مثل هذه القيود القانونية داخل المجتمع المدني، مما أدى إلى تقارير مفادها أن المنظمات تنشئ حسابات مصرفية في الخارج وتتخذ خطوات أخرى للتخفيف من الضرر الذي قد يسببه هذا القمع. وتشمل استراتيجيات التخفيف من الضرر الأخرى التي تم الإبلاغ عنها محاولة التسجيل كشركة، على الرغم من الضرائب الأعلى التي يفترض أن تدفعها منظمات المجتمع المدني نتيجة ذلك.

بالتالي، على الرغم من أن حريات المجتمع المدني قد بدأت بالتقلص قبل فترة طويلة من تبوّء سعيّد السلطة، يبدو أن فضاء المجتمع المدني أصبح اليوم أكثر تقييداً بعد. وحتى قبل استفتاء 25 تموز/يوليو 2021، بدأ الناشطون بمواجهة مستويات متزايدة من المضايقات والاعتقالات وعنف الشرطة وحتى التعذيب. وفي بيئة ما بعد 25 تموز/يوليو، أصبحت معاملة المجتمع المدني ووسائل الإعلام أكثر قسوة.

انقسامات جديدة

مع تطور المجتمع المدني منذ عام 2011 وتعثر النجاحات المبكرة في التحول الديمقراطي، تغيرت أيضاً الأدوار والعلاقات داخل منظمات المجتمع المدني وفي ما بينها. وكما هو موضح أعلاه، يستشهد المراقبون الخارجيون على نطاق واسع بالاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين في المجال السياسي كعقبة أمام المجتمع المدني، إذ يعيق قدرته على مواجهة الإجراءات الاستبدادية التي يتخذها سعيّد. وبالنسبة إلى هؤلاء المراقبين، سمح ناشطو المجتمع المدني لأيديولوجياتهم السياسية، اليسارية/العلمانية إلى حد كبير، بالوقوف في طريق دورهم "الرقابي" في الحماية من الاستبداد الزاحف. وأدى ذلك إلى مراجعة حسابات على نطاق أوسع داخل مجتمع المانحين الأجانب لمعرفة ما إذا كان عمله مع هؤلاء الشباب التونسيين على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية قد أدى إلى ترسيخ المبادئ الديمقراطية.

لكن الانقسامات العامة وردود الفعل المترددة داخل المجتمع المدني التي أثارتها إجراءات استيلاء الرئيس سعيّد على السلطة قد يكون لها جذور أعمق. فوفقاً لممثلي مجتمع المانحين الأجانب، يمثل الاقتتال الداخلي وعدم الرغبة العامة في التعاون وانعدام الثقة مشاكل أعمق داخل المجتمع التونسي، بما في ذلك المجتمع المدني، التي سبقت الانقسامات التي تفاقمت من جراء أفعال سعيّد. على سبيل المثال، أشار الناشطون إلى أن المنظمات ضمن القطاع ذاته تميل إلى التنافس والتحدث بشكل سيء عن بعضها بعضاً نتيجة مقارباتها المختلفة، بدلاً من اعتبار هذه المقاربات المختلفة تكميلية، وأحياناً نتيجة تنافسها على التمويل الشحيح بشكل متزايد. ومن حين لآخر، يكون الانقسام بين الأجيال واضحاً. على سبيل المثال، تميل الناشطات من النساء الأكبر سناً القادمات من المنظمات التاريخية مثل "الاتحاد الوطني للمرأة التونسية" و "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات" (ATFD) إلى أن يكنّ أقل تأييداً للشمولية من الناشطات الأصغر سناً، اللواتي هنّ أكثر تعددية ويرغبن في التأكيد على حقوق وحماية النساء المهاجرات والنساء من الأقليات الأخرى.

ويتساءل بعض المانحين عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني هذه، التي نشأت بفضل دعم المانحين الغربيين، قد أخضعت أولوياتها إلى أولويات ممولها. فناشطو المجتمع المدني يعترفون بأنفسهم بأن أجنداتهم كانت في بعض الأحيان مسيَرة من قبل المانحين، ونذكر كمثال واضح على ذلك برامج منع التطرف العنيف، وهو مجال كان المانحون الأمريكيون على وجه الخصوص متحمسين للعمل فيه. وشهد أعضاء مجتمع المانحين الأجانب على فقدان منظمات لهدفها ورسالتها الأصلية في معرض سعيها وراء الأموال الأجنبية أو تركيزها على كتابة التقارير التي يريد المانحون رؤيتها بدلاً من السعي فعلياً وراء التحول إلى الديمقراطية. واستشهد أحد المراقبين بمثال مقاربة منظمة مجتمع مدني لأحد المانحين لطلب أموال لتثقيف الأشخاص بشأن عملية الاستشارة

والاستفتاء على الدستور لعام 2022، على الرغم من أن العملية بحد ذاتها كانت غير ديمقراطية إلى حد كبير، مما يشير إلى أن المنظمة لم تفهم ذلك أو كانت على استعداد للتنازل عن دورها في دعم التحول إلى الديمقراطية. وتشير هذه الانتقادات، إلى جانب غياب الثقة في المجتمع بشكل عام، إلى أن المجتمع المدني لا يزال بعيداً عن أداء دوره الديمقراطي كما يتصوره مجتمع تعزيز الديمقراطية في الغرب.

استمرار غياب الشراكة مع الدولة

أشار خبراء التحول إلى الديمقراطية إلى أن "استقلالية المجتمع المدني عن الدولة لا تعني أنه يجب عليه دائماً انتقاد الدولة ومعارضتها. وفي الواقع، من خلال تعزيز مساءلة الدولة واستجابتها وشموليتها وفعاليتها على جميع المستويات، وبالتالي تعزيز شرعيتها، يعزز المجتمع المدني النشط احترام المواطنين للدولة ويعزز انخراطهم الإيجابي فيها". وهذا ليس هو الحال في تونس، حيث لا تحظى الطبقة السياسية عموماً بالاحترام وتكون الشراكة والتعاون الفعال مع الدولة محدودين. وعلى الرغم من بعض التعاون مع هيئات الدولة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، في حالات أخرى، يدّعي الناشطون أن مؤسسات مثل وزارة التربية رفضت طلبات الشراكة. والأهم من ذلك أن الناشطين رأوا ضعفاً ملحوظاً في التعاون مع وزارة الداخلية، حيث تتمركز القوات الأمنية. وفي سياق تزايد عنف الشرطة ضد المعارضين والمتظاهرين والناشطين، يُعد ذلك غياباً صارخاً للشراكة يستوجب إصلاحاً ملحاً.

وأخيراً، يعيق ضعف القدرة الإدارية للدولة على تنظيم المجتمع المدني عمل منظمات المجتمع المدني. فقد استلزم عدم قدرتها على تنظيم الشؤون المالية لجميع منظمات المجتمع المدني مستوى معيناً من التنظيم الذاتي، والذي يشعر بعض المراقبين بأنه غير كافٍ. ومن المعلوم جيداً أنه بينما تعمل معظم منظمات المجتمع المدني بطريقة شفافة، قام بضعها بأمور "مشبوهة" بالأموال التي حصل عليها. بالإضافة إلى ذلك، تمنع مشكلة الفساد الأكبر وجود علاقة تعاونية قوية بين المجتمع المدني والدولة وتساهم في انعدام الثقة بشكل عام.

قدرة غير كافية

لا يزال المجتمع المدني التونسي يواجه تحديات بسبب الطبيعة المركزية للدولة التونسية ونقص التمويل العام لمنظمات المجتمع المدني. وتتركز غالبية أنشطة المجتمع المدني وقدراته في العاصمة والمناطق الساحلية، إلى جانب غالبية موارد الدولة. وهذا بالطبع يديم الشعور بالتهميش في الداخل، بما أن المجتمعات هي أقل قدرة على الدفاع عن احتياجاتها. وحتى أن بعض منظمات المجتمع المدني في الداخل ترى المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها على أنها "أجنبية" وتتهمها بالتدخل أو عدم فهم السياق المحلي.

علاوةً على ذلك، فإن اعتماد المجتمع المدني التونسي على التمويل الأجنبي يجعله غير مستدام إلى حد كبير. ويقر معظم المشاركين بأن الدعم الأجنبي، بما في ذلك الدعم الأمريكي، كان أساسياً لتنمية المجتمع المدني، ولكنهم في الوقت نفسه يعتبرون أنه فشل في توفير التدريب اللازم وبناء القدرات الضرورية للسماح للمنظمات بمواصلة العمل عند انتهاء التمويل الأجنبي.

ولحسن الحظ، أدى اعتراف ناشطي المجتمع المدني ومجتمع المانحين باختلال التوازن بين الساحل والداخل إلى تضافر جهود المنظمات الأكبر حجماً والأكثر رسوخاً للعمل مع المنظمات الداخلية الصغيرة وتدريبها لضمان الاستدامة التشغيلية بشكل أفضل. على سبيل المثال، بدأت المنظمات التي تتخذ من تونس مقراً لها باكتساب الخبرة في تقديم منح فرعية للمنظمات الأصغر حجماً، والتي تقوم بعد ذلك بتدريبها.

الاستنتاجات والدروس لصانعي السياسات

تعزز الحالة التونسية نتائج الدراسات التي مفادها أن المجتمع المدني الشرس الذي يحارب الدولة باستمرار لن يؤدي إلى الديمقراطية أو التحول إلى الديمقراطية. فبدون إجراءات معينة من قبل سلطات الدولة والمسؤولين المنتخبين، مثل الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، أو نظام حزبي متماسك يمكنه "تجميع المصالح... على نطاق واسع عبر الفئات الاجتماعية والقضايا السياسية"، لا يكفي وجود مجتمع مدني قوي لتوطيد الديمقراطية، بل قد يكون حتى ضاراً. علاوةً على ذلك، تكشف النتائج في هذا السياق أن المجتمع المدني التونسي ربما لم يقم بعد بتعزيز الفضائل الديمقراطية والذهنية المدنية الضرورية لدى عامة الناس للسماح للمجتمع المدني بالعمل بشكل متماسك والدفاع باستمرار عن المبادئ الديمقراطية. وبالتالي، يجب على المانحين الأمريكيين والدوليين أن يأخذوا الدروس التالية في الاعتبار عند دراسة الدعم المستقبلي للمجتمع المدني:

لا يجوز تنمية المجتمع المدني على حساب المؤسسات الديمقراطية الأخرى. أظهر جزء مقنع من الدراسات المعنية بالتحول إلى الديمقراطية أن المجتمع المدني القوي المقترن بمؤسسات الدولة الضعيفة لا يعكس ديمقراطية سليمة. ويعود ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني لا تستطيع بمفردها حشد فئات كبيرة من السكان (للمشاركة في الانتخابات على سبيل المثال) ولا تجمعها بالضرورة روابط قوية أو عميقة بجميع شرائح السكان. وتم تسليط الضوء على هذه المشكلة في تونس قبل اعتلاء سعيّد سدة الرئاسة بوقت طويل.

لقد كان تطور المجتمع المدني في تونس مثيراً للإعجاب، ولكنه سيكون عديم الفائدة من دون مؤسسات ديمقراطية أخرى فاعلة يمكنه العمل معها. على سبيل المثال، تُعتبر السلطة القضائية المستقلة ضرورية لدعم أعمال المناصرة المناهضة للدولة وحمايتها، إلا أنها قد تزعزعت بفعل الطبقة السياسية الضعيفة في تونس على خلفية المشاحنات وعرقلة المحكمة الدستورية حتى قبل أن يبدء سعيّد هجومه. والأهم من ذلك، كما هو موضح أعلاه، أن المجتمع المدني الذي يساهم في تطوير نظام سياسي ديمقراطي شامل واستدامته يحتاج أيضاً إلى دولة وإدارة دولة قوية كشريك.

بالإضافة إلى ذلك، أفادت دراسات التعبئة الاجتماعية، بما في ذلك في تونس، المتعلقة بالحركات الاحتجاجية أنه عندما تبقى مستويات الثقة السياسية منخفضة، تحدث هذه المشاركة السياسية من خلال ترسيخ الديمقراطية. وفي بيئة مماثلة، قد يكون النشاط الاتحادي فعالاً لممارسة أنشطة المراقبة، ولكنه قد يقتصر في الغالب على فئات نخبوية من السكان أو على حماية الحقوق السياسية، مما يترك فجوة لا يملؤها المجتمع السياسي ولا المجتمع المدني. وكما تظهر حالة تونس، لا بد من أن تستدرك الحكومات الغربية والمانحون الغربيون هذه الحاجة إلى التوازن قبل أن تكوّن انطباعاً مضلِلاً بوجود مجتمع مدني "حيوي".

وعلى نحو مماثل، على الرغم من أن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً مهماً في توثيق الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمساعدة على مساءلة الحكومة، إلا أن المجتمع المدني وحده لا يستطيع التغلب على المشاكل المتأصلة في السياسات الاقتصادية الفاشلة. فالحكومات المتعاقبة في تونس رفضت إجراء الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الضرورية التي كان من الممكن أن تساهم في بقاء الديمقراطية في تونس، ويعاني مواطنو البلاد اليوم من العواقب. ومن الواضح أن المجتمع المدني القوي بمفرده لا يمكنه إنقاذ تونس من المشاكل الناجمة عن ذلك، بما في ذلك الهجرة الجماعية إلى الخارج، والتضخم المتفشي، والبطالة، بالإضافة إلى جميع المشاكل النفسية المصاحبة.

الحذر من الافتراضات الغربية بشأن المجتمع المدني والتحول إلى الديمقراطية. إن الشعور السائد لدى مجتمع المانحين والداعمين الأجانب بأن المجتمع المدني التونسي "فشل" بسبب صمته وموقفه المنقسم تجاه استحواذ سعيّد على السلطة يثير التساؤل عما إذا كان المانحون وصناع القرار الغربيون يحاولون وضع المجتمع المدني التونسي ضمن قالب غير مناسب. ويصر بعض مؤيدي هذا الرأي الأكثر صراحة على أن الحماس الغربي لإنشاء منظمات تقوم بأنشطة التنمية الديمقراطية وتعمل ضمن نموذج من تصور الغرب، مثل كتابة تقارير للمانحين تظهر أدلة على التغيير أو "التأثير"، يهمل التطوير الشعبي الحقيقي للمشاركة المدنية. ويشير هؤلاء النقاد إلى الأشكال المتعددة للنشاط الشبابي القائمة خارج السياسة الرسمية والمجتمع المدني الساحلي الذي تهيمن عليه النخبة (والذي يركز على الحكم)، مثل الكتابة السياسية على الجدران (المعروفة بالغرافيتي) والحركات الاجتماعية المعنية بمظالم معينة، لإظهار أن المانحين الغربيين لم ينجحوا في دعم جوانب منتجة للمشاركة المدنية.

فضلاً عن ذلك، فإن عدم قدرة ناشطي المجتمع المدني على تجاوز انعدام الثقة العميق لديهم بالإسلاميين والسياسيين بشكل عام، يوضح أنه حتى وجود جمعيات عالية الأداء تدفع باتجاه حكم شامل وشفاف لا يؤدي تلقائياً إلى تغيير في ذهنية السكان. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه المشاكل ناتجة عن محاولة الغرب إنشاء منظمات مجتمع مدني "على صورته الخاصة" وليس وفقاً لمسار يتم إنشاؤه محلياً أو على مستوى القاعدة، أو ما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تحتاج ببساطة إلى المزيد من الوقت لكي تتطور. على أي حال، تسلط قصة المجتمع المدني التونسي الضوء على الفجوة بين مجتمع المانحين الغربيين والتونسيين، حتى الأكثر "ديمقراطية" منهم، في وجهات النظر تجاه أفعال سعيّد. ولا بد من استيعاب هذه الفجوة ومعالجتها إذا أراد الغرب الاستمرار في دعم التحول إلى الديمقراطية في تونس.

توصيات في مجال السياسة العامة

مع استمرار حالة عدم اليقين المتزايدة في تونس وتلاشي مكاسبها الديمقراطية منذ عام 2011، سيواجه صانعو السياسات الأمريكيون تحديات متزايدة لإيجاد طرق للمشاركة البناءة. بالإضافة إلى ذلك، بينما قد تتقلص مساحة المجتمع المدني بدرجة أكبر، سيتعين على مجتمع المانحين المهتمين بدعم التنمية الديمقراطية البحث عن طرق جديدة لتوجيه التمويل.

وبالنظر إلى الصورة المختلطة حتماً التي يقدمها هذا البحث عن فعالية المجتمع المدني التونسي، على المانحين، وخاصة الولايات المتحدة، النظر في طرق بديلة لدعم تونس. إن تقليص الدعم للمجتمع المدني لا يعني التخلي عن التونسيين أو عملية التحول إلى الديمقراطية في تونس، بل يتوجب على إدارة بايدن استخدام مواردها المحدودة بشكل هادف بحيث: (1) لا ترتبط واشنطن بأي قمع لحقوق الإنسان أو غيرها من الأنشطة المناهضة للديمقراطية؛ (2) أن أي دعم للمجتمع المدني يعمل بالتوازي مع الإصلاحات الديمقراطية التكميلية وغيرها من أشكال التنمية المؤسسية؛ (3) ويتم تحقيق مصالح الولايات المتحدة بشكل واضح، بما في ذلك مكافحة التطرف العنيف وتعزيز العلاقات القوية بين الشعبين. وعلى المدى الطويل، فإن الحفاظ على الروابط بين الولايات المتحدة وتونس بناءً على هذه المبادئ سيسمح لواشنطن بأن تكون شريكاً أكثر فاعلية، إذا وعندما يجدد التونسيون جهودهم الشعبية للانتقال من الحكم الاستبدادي.

بإمكان التوصيات العامة التالية أن توجه هذه الاعتبارات:

معارضة أي إصلاحات لـ "مرسوم عدد 2011-88". كما في مجالات أخرى من التحول السياسي في تونس، لم يكن بالضرورة التشريع، بل التنفيذ، الذي شكل حاجزاً أمام التنمية السليمة للمجتمع المدني. فقيمة وجود "مرسوم عدد 2011-88" لضبط المجتمع المدني هي من النقاط التي يميل ناشطو المجتمع المدني، المنقسمون غالباً، إلى الاتفاق عليها. وبالتالي، يجب أن يكون العنصر الأول في إصلاح العلاقة بين الولايات المتحدة وتونس هو دعم حملة المجتمع المدني للحفاظ على القانون.

كان للضغط الأجنبي دور مهم في عرقلة مشروع المرسوم الذي كان من المفترض أن يستبدل "مرسوم عدد 2011-88"، الذي تم تسريبه في أوائل عام 2022. وبالتالي، يمكن لواشنطن إثبات التزامها تجاه ناشطي الديمقراطية داخل البلاد والمساهمة في الوقت نفسه في الحفاظ على قدرتهم على العمل من خلال جعل هذا الواقع محور تركيز رئيسي للدبلوماسية الأمريكية في تونس. كما أن تشجيع الشركاء الفرنسيين والأوروبيين الآخرين على القيام بالمثل من شأنه أن يعطي وزناً أكبر للحملة. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت تونس مركزاً إقليمياً مهماً لخبراء التنمية العاملين على بلدان في شمال أفريقيا (خاصة مصر وليبيا)، وسيؤدي الحفاظ على "مرسوم عدد 2011-88" إلى تجنب أي تضييق للمساحة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية الدولية وتلك التابعة لشمال أفريقيا.

إعطاء الأولوية لبرامج مكافحة الفساد. كانت المستويات العالية من الفساد بمثابة حاجز أمام تطوير المؤسسات الديمقراطية التي يمكن أن تكون في حالات أخرى شريكاً حقيقياً للمجتمع المدني. كما يقوض الفساد الثقة داخل المجتمع التونسي بصورة عامة.

وسواء اختارت الحكومة التونسية الحد من الدعم الأجنبي للمجتمع المدني عبر استبدال "مرسوم عدد 2011-88" أم لا، يتعين على صانعي السياسات في واشنطن مواصلة البحث عن مقاربات فعالة لمكافحة الفساد. ولن تكون هذه المساعدة أمراً يصعب على الرئيس سعيّد معارضته فحسب، نظراً لخطابه الشعبوي، بل من شأنها أيضاً تعزيز العلاقات بين السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لا سيما على المستوى المحلي. وقد يعني ذلك تقديم دعم هادف للحكم الرشيد *من خلال شراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني*. ومن الأمثلة على ذلك الأنشطة التي يتعاون فيها المجتمع المدني والمسؤولون المحليون لتنظيم إجراءات الموازنة التشاركية أو إعداد "مواثيق المواطنين"، التي تعلن فيها الحكومات على نطاق البلديات التزامها بتقديم خدمات عالية الجودة. ويقوم مثال آخر على دعم التدريب الداخلي لأعضاء منظمات المجتمع المدني ليعملوا بشكل مشترك مع المسؤولين المنخرطين في جهود مكافحة الفساد.

مواصلة دعم جهود مكافحة الإرهاب، ولكن الحذر من الانطباع الذي قد يولّده ذلك. كما ذُكر سابقاً، يدرك الناشطون من المجتمع المدني التونسي تماماً أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية لمكافحة التطرف العنيف، ويعتقد كثيرون أن ذلك دفع واشنطن إلى غض الطرف عن المشكلة المتزايدة المتمثلة بوحشية الشرطة والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان من قبل وزارة الداخلية. ولا يضر ذلك بالنظرة العامة إلى الولايات المتحدة داخل تونس فحسب، ولكنه يقوض أيضاً عمليات التحول إلى الديمقراطية من خلال إضعاف مصداقية الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن اعتماد المجتمع المدني على الأموال الأجنبية، بما في ذلك الأموال الأمريكية، يهدد بتقويض الثقة في منظمات المجتمع المدني.

وستتطلب استعادة الإيمان بالديمقراطية بين التونسيين توفير مستوى أعلى من الثقة في كل من المجتمع المدني ودوافع واشنطن. على إدارة بايدن بذل جهود دبلوماسية عامة منسقة لمساعدة التونسيين على فهم طبيعة وأهداف الدعم الأمريكي لقوات الأمن التونسية بشكل أفضل، وعلى وجه التحديد، كيف تسعى الولايات المتحدة إلى

إشراك المجتمع المدني في هذه الجهود. وقد يعني ذلك، على سبيل المثال، عقد مؤتمرات ممولة من المانحين مع المسؤولين والناشطين والمواطنين لعرض كيفية توافق المساعدة الأمنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومناقشتها. وكلما زادت مشاركة المجتمع المدني في هذه الإصلاحات، كلما زادت الثقة في تونس بشكل عام.

التركيز على التعليم. نظراً للتحديات التي تواجه دعم المجتمع المدني التقليدي والأسئلة التي أثارتها الأحداث الأخيرة حول فعاليته، يشكل تعزيز الفرص التعليمية للشباب التونسي أحد الأساليب ذات المخاطر المحدودة لتعزيز المصالح الأمريكية. فتعزيز الدعم للبرامج باللغة الإنكليزية والبرامج التي تدعم قطاع التعليم في المناطق الداخلية في تونس يشكل خطوة باتجاه التغلب على الانقسام الداخلي-الساحلي الذي طال التنمية الديمقراطية في تونس. إن دعم برامج التبادل أو الفرص الأخرى للتونسيين من المجتمعات الريفية للسفر إلى الخارج يمكن أن يساعد أيضاً في تنشيط الشباب من تلك المناطق مع الحفاظ على روابط جيدة مع الغرب ووجهات النظر تجاهه. أخيراً، يمكن توسيع البرامج التي تجلب الصحفيين أو ناشطي حقوق الإنسان أو المسؤولين الحكوميين التونسيين الملتزمين ببناء مؤسسات ديمقراطية إلى الولايات المتحدة للتعرف على العمليات المجربة والمفيدة، بما في ذلك "برنامج القيادة للزوار الدوليين"، على الرغم من محدودية نطاق هذه البرامج. وسيكون ذلك مفيداً خلال هذه الفترة التي من المرجح أن تقلل الولايات المتحدة من وجودها داخل تونس.

الاستعداد لأسوأ السيناريوهات الإنسانية. على الرغم من توصل تونس و"صندوق النقد الدولي" إلى اتفاق على مستوى الموظفين بشأن حزمة قروض بقيمة 1.9 مليار دولار، فإن ذلك لن يوفر سوى حلاً مؤقتاً في أفضل الأحوال للمشاكل الاقتصادية العميقة للبلاد. وفي غضون ذلك، يحاول المواطنون إيجاد أي طريقة تمكنهم من الهروب، بما في ذلك المخاطرة بحياتهم لعبور البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا بالقوارب. علاوةً على ذلك، إذا تم اعتماد حزمة قروض "صندوق النقد الدولي"، فإن الإصلاحات المطلوبة، بما في ذلك خفض الرواتب والدعم، لن تحظى بتأييد شعبي. وعلى الرغم من هذه التحديات، يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في استخدام نفوذها داخل "صندوق النقد الدولي" للضغط باتجاه الإصلاحات الضرورية والمشاركة في أي مساعدة فنية ضرورية لتنفيذها، بشرط أن توافق الحكومة التونسية في النهاية على تنفيذها. وفي غضون ذلك، فإن الاضطرابات المتزايدة الناجمة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية على خلفية انعدام الأمن الغذائي المتزايد أصلاً ستتطلب من واشنطن أن تكون يقظة ومستعدة لتحويل بعض دعمها الاقتصادي الحالي إلى المزيد من المساعدات الإنسانية السريعة إذا ساء الوضع.

المؤلف

سابينا هينبرج "زميلة سوريف" في معهد واشنطن لعام 2022–2023. وهي مؤلفة كتاب "إدارة الانتقال: المرحلة الأولى بعد الانتفاضة في تونس وليبيا" ("مطبعة جامعة كامبريدج"، 2020) وعملت محاضرة في "كلية الخدمة الدولية" بـ "الجامعة الأمريكية".